

اشكالية الخصوصية القطرية والتكامل القومي

عوني فرسخ

- ١ -

لم يكن الحديث حول "الخصوصية القطرية" بارزاً نسبياً في الأدبيات السياسية العربية في السنوات القليلة السابقة لقيام الجمهورية العربية المتحدة في شباط/ فبراير ١٩٥٨، وإنما كان الحديث الأعم والأبرز ذلك المتصل بالقومية العربية والوحدة. فمن جهة حصلت نكبة فلسطين سنة ١٩٤٨ واتضح عجز كيانات التجزئة عن الاستجابة الفاعلة للتحدي الصهيوني- الاستعماري في دفع الوعي القومي والطموح الوحدوي خطوات الى أمام. ثم جاء وضوح التوجه القومي لثورة ٢٣ يوليو/ تموز بمصر يزيد الحركة القومية العربية قوة وفاعلية، ويضاعف من عزم وحنفوان التيار الجماهيري الوحدوي. ومن جهة ثانية تراجع اليسار العربي غير القومي عن مواقفه التقليدية المعادية للعقيدة القومية والوحدة العربية، وذلك كانعكاس للتحويلات الفكرية والسياسية التي شهدتها الحركة الشيوعية العالمية والتجمعات الماركسية إثر المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي.

وبدءاً من منتصف الخمسينات لم يعد موضوع وحدة الأمة العربية مادة للنقاش في أوساط القوى التقدمية العربية، كما لم تعد هذه القوى تشكك بعمق وفعالية مقومات الوجود القومي العربي في هذه الساحة العربية أو تلك. الأمر الذي يعني إقراراً ضمنياً من تلك القوى بأن التناقضات العربية الرئيسية تناقضات اجتماعية أولاً، وليست ذات بعد قطري ثانياً، وإن إفرازات التجزئة غير جذرية، وإن انعكست على هيئة تباين في الشكل الدستوري للأنظمة، وتفاوت في مستوى التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي فيما بين الأقطار.

والذي توضحه أدبيات منتصف الخمسينات أن القول بالخصوصية القطرية، كتفسير لواقع التجزئة وتبرير للموقف المشكك بالوحدة، بات محصوراً في أوساط القوى الرجعية- الاقليمية التقليدية والحركات الطائفية والأقليات المعادية للعروبة- ولدى بعض النخب المتغربة أو المتأثرة بالكتابات التاريخية والأدبيات السياسية والاجتماعية الأوروبية والأميركية: وهي تكاد تجمع في نظرتها للواقع العربي على موقفين متناقضين، فهي من ناحية تحذر من فاعلية مقومات الوجود القومي العربي، وتأثيرات عناصر الوحدة في الموروث الحضاري للشعب العربي في سائر أنحاء وطنه. وهي من ناحية ثانية تغالي في تضخيم كل ما قد يوحي بالاختلاف والتمايز، سواء كان حركة في رقصة شعبية، أو لوناً في ثوب تقليدي، أو كلمة عامية في زاوية نائية من الوطن. وفيما عدا القوى الرجعية والطائفية والعناصر المتغربة كانت غالبية النخب العربية تردد مع الجماهير هتافها "أمة عربية واحدة" و" وطن عربي واحد " .

غير انه بدءاً من تحقق وحدة مصر وسوريا، وبصورة خاصة في أعقاب الانفصال، برز في أوساط النخب الوطنية والتقدمية، وبنمو مطرد، الحديث عن "الخصوصية القطرية" و"اختلاف الظروف الاقليمية وتمايزها". وقد اشتدت نبرة الحديث مع الأيام، وصار قاسماً مشتركاً أعظم لكل بحث وخطاب يتناول الوحدة والانفصال، أو يدور حول تعثر مشروعات العمل العربي المشترك، وضعف فاعلية جامعة الدول العربية، وسائر المؤسسات والمشاريع التكاملية العربية. والملاحظ ان الأدبيات القومية تأثرت بالتحول البارز، وأخذت تعكس إقرار عناصر وقوى قومية الانتماء بأن في الواقع القومي "خصوصية قطرية" واجبة المراعاة.

لقد شكل قيام دولة الوحدة فاصلاً زمنياً بين موقفين متناقضين كل التناقض ، وليس سبب ذلك التحول ان تجربة الوحدة والانفصال عمقت الوعي العربي، وجعلت النخب القومية أكثر قدرة على قراءة حقائق واقع أمتها، بحيث لم تعد أسيرة طروحات رواد الفكر القومي، المتهمين بأنهم أجابوا عن سؤال التجزؤ بحل قبلي، يتصل بموقف سياسي هو الدعوة للوحدة العربية (١). وانما لأسباب أبعد ما تكون عن نمو الوعي، الذي لا شك انه تحقق لدى بعض النخب بتأثير تجربتي الوحدة والانفصال.

علة النقلة النوعية في الموقف من مقولة (الخصوصية القطرية،، تعود في أساسها لتفاعل عاملين : أولهما "عقدة الانفصال" ، التي تحكمت في كثير من أهل الفكر والعمل العربي، كنتيجة للتقويم غير العلمي وغير المنصف لتجربة ج. ع. م. ولقد أشار أكثر من باحث عربي الى ان التجربة الرائدة ظلمت ظلماً بيئاً من قبل دارسيها العرب (٢). أما العامل الثاني فما تعكسه الأدبيات السياسية العربية من ان كثيرين وجدوا في ابراز مقولتي " الخصوصية القطرية" و"اختلاف الظروف الاقليمية" ما يبرر العجز عن تحقيق الطموحات الوحدوية شديدة البروز في الشارع العربي .

وبالعودة لما كان بالامس يتضح ان ميلاد ج. ع. م. جاء في مرحلة تميزت عالمياً بتراخي قبضة دول الاستعمار القديم، وبداية اندفاع الامبريالية الأميركية لملء " الفراغ " في المنطقة. كما اتسمت عربياً ببروز العقيدة القومية العربية ونمو دور القيادات والحركات الرافعة لشعارات الوحدة والحرية والاشتراكية. وبذلك توفرت للأمة العربية الشروط الثلاثة، التي واكبت عمليات التوحيد والوحدة عبر الزمن (٣) : الاقليم القاعدة النشط ، القائد القومي المشخص للطموحات والآمال والمستقطب للنخب والجماهير، والتحديات الخارجية المحركة للطموح الوحدوي. مما يؤكد ان وحدة مصر وسوريا تمت في زمن ملائم تاريخياً لتحقيقها، بل ولتحقيق ما هو أوسع منها إطاراً، على طريق الوحدة العربية الطويل. ومما يذكر ان المؤرخ البريطاني توينبي- بعد لقائه بالرئيس عبد الناصر في أعقاب الانفصال- كتب متوقفاً انجاز الوحدة العربية الشاملة في أوائل السبعينات (٤).

ويرغم توفر الظروف المواتية في عقدي الخمسينات والستينات، فإن الأمة العربية لم تحقق أي انجاز وحدوي، بل تراجع الوعي القومي في جميع الساحات، ولمستوى أدق مما كان عليه في مطلع الخمسينات، وذلك على الرغم من تعاظم التحديات الداخلية والخارجية المستفزة للتضامن القومي. وفي تفسير التقصير في تحصين دولة الوحدة وتطوير العمل القومي في الستينات، وهو الذي تتحمل مسؤوليته كافة عناصر وقوى الحركة القومية العربية التي كانت متواجدة على الساحة، وبدون استثناء، وفي تبرير النكوص والتراجع رفعت " الاقليمية الجديدة" لواء "الخصوصية القطرية" و"اختلاف الظروف الاقليمية". وكمظهر من مظاهر تخلف الفكر والعمل العربي عن منطق المرحلة، انقلب حديث غالبية التقدميين العرب حول الشعارين رأساً على عقب، بحيث صار في مرحلة ما بعد ج. ع. م. يبرز كل ما كان ينكره في المرحلة السابقة، دون أن يكون لذلك سبب الا محاولتي التفسير والتبرير.

-٢-

والملاحظ انه بعد ثلاثين عاماً من قيام ج. ع. م. ، فان المتحدثين حول "الخصوصية القطرية" لم يتفقوا على مضمون واحد للشعار المرفوع ، بل ولم يتوصل رافعو الشعار لتسمية متفق عليها للعناصر التي تشكل في رأيهم خصوصية قطرية تحتم المراعاة وتفرض الرعاية، أو حتى لعدد هذه العناصر، ومدى اختلافها بين قطر وأخر. والكلام لم يزل عاماً وغامضاً ومرسلاً على عواهنه. الأمر الذي يجعل من المتعذر على الباحث الإجابة على التساؤل حول الإشكالية موضوع البحث ما لم يتطرق للدلالات المختلفة لمصطلح "الخصوصية القطرية" في الأدبيات العربية المعاصرة.

ومع تأكيد تعدد وجهات النظر وتباين الاجتهادات الى حد التناقض يمكن إدراج مجمل الآراء في موضوع "الخصوصية القطرية"، وما في حكمها من شعارات، ضمن أربعة تيارات رئيسية:

الأول: يضم مجموعة الآراء التي تقول بوجود "خصائص" يتميز بها كل قطر عربي عن أشقائه. وهي خصائص تكونت تاريخياً، وتختلف قوة وضعفاً باختلاف التجارب التاريخية التي عرقتها الساحات التي تقوم فيها الكيانات السياسية المعاصرة. وهو تيار يعكس بصورة رئيسية وجهات نظر العناصر والقوى المؤمنة بمنطق التجزئة، وان كان ذلك لا ينفي احتواءه على اجتهادات عناصر وحدوية لم تتعمق في دراسة الواقع والتاريخ.

ويلاحظ في أدبيات التيار الأول شيوع التعبيرات الدالة على التمايز القطري كتعبير "الوضع الخاص" و "الكيان ذي الطبيعة المتميزة" و "الشعب ذي النفسية الخاصة"، وغير ذلك من تعابير. كما يلاحظ ان غالبية من يقولون بالخصائص المتميزة أقرب الى النظر اليها كأساس ومبرر للتجزئة القائمة. واذا كانت أقلية محدودة من أصحاب هذه الرؤية تعارض علانية دعوة الوحدة بزعم استحالة تجاوز "الحقائق التاريخية المتجذرة"، فان الأكثرية تعارض الوحدة ضمناً من خلال دعوتها لمراعاة "خصائص" تأصلت واستقرت، واكتسبت بفعل الزمن قوة الحقائق التاريخية "ومن ثم فان" التقدميين "والوحدويين الذين تندرج آراؤهم ضمن هذا التيار لا يتجاوزون الدعوة إلى اتحاد كونفدرالي عربي، وهم في الأعم الأغلب يقفون عند حدود المطالبة بالتنسيق والتكامل العربيين.

الثاني: ويمثل من يرون "الخصوصية القطرية" مجسدة في مشاكل قطرية يتفرد بها هذا القطر أو ذاك لظروف تاريخية أو اقتصادية أو اجتماعية خاصة به. وهو تيار يضم بين جنباته القطاع الأوسع من المتحدثين عن الخصوصية القطرية. وبينهم عدد غير يسير من الوطنيين والتقدميين. وتبرز أدبيات هذا التيار مشاكل قائمة، بل ومأزومة في معظم الحالات، الأمر الذي يضيف على ذكرها طابع الواقعية، ويكسب المطالبة بإعطائها اهتماماً خاصاً في كل عمل وحدوي مظهر علمية والموضوعية. ولكن إبراز المشاكل والمناداة بمراجعاتها لم تصاحبها دراسات وافية، توضح أسباب المشاكل، والعوامل التي أدت لتأزمها، ومدى واقعية تصور إمكانية حلها جذرياً ضمن الاطار القطري وفي حدود الظروف المتحكمة بواقع التجزئة، والى أي حد يمكن أن يشكل كل منها معوقاً موضوعياً للعمل الوحدوي. وما هو انعكاس تحقق الوحدة العربية على المشاكل القطرية؟

الثالث: يشمل الذين يعتبرون "الخصوصية القطرية" وليدة افرازات واقع التجزئة، الممثلة في تباينات بين الأنظمة وفيما بين الأقطار. ويقصد بالخصوصية عند هؤلاء اختلاف أنظمة الحكم ومستويات التطور. وبين عناصر هذا التيار من يهتم الفكر القومي العربي بالسطحية واللاواقعية، وبأنه ينظر للكيانات العربية باعتبارها جميعاً في مستوى واحد، غافلاً عن الظروف التاريخية التي واكبت ميلاد كل منها، ومتغافلاً عن المستجدات التي تحققت منذ قيامها. ففي حين ان بعض الأقطار اصطنع اصطناعاً في عشرينيات هذا القرن وما بعدها، فإن بعضها الآخر كان له وجوده المحسوس، منذ قرون، كما هو حال مصر والمغرب. وفي حين ان محاولة اللحاق بالعصر بدأت في بعض الأقطار خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فان أقطاراً أخرى شهدت محاولات تحديثية منذ مطلع القرن التاسع عشر.

والثابت ان غالبية المتحدثين عن الخصوصية بمعنى "اختلاف الظروف القطرية" لا يعادون دعوة الوحدة أو الاتحاد. ولكنهم دائماً يتساءلون: كيف يمكن تحقيق عمل وحدوي أو اتحادي، في واقع شديد التباين على كل صعيد؟

والملاحظ ان معظم المتسائلين لا يتعمقون في دراسة "الظروف القطرية المختلفة". وقلة من بينهم من حاولوا تبين مدى جذريتها ونصيبتها من التغير والثبات، أو قاسوا فاعليتها في مواجهة جملة القواسم المشتركة والثوابت عميقة الجذور في التربة العربية، أو تفحصوا ما أصابها بتأثير المستجدات التي شهدتها الساحات العربية في العقود الأخيرة، أو استقرأوا احتمالاتها المستقبلية في مجتمعات تشهد متغيرات وتحمل في أحشائها تناقضات غير يسيرة، أو قرأوا تجربة الأمة العربية والتجربة الانسانية وكيف تم تجاوز تباينات أشد عمقاً وأوسع مدى من تلك السائدة في الواقع المعاش، أو قارنوا الظروف القطرية العربية بالتناقضات القائمة بين الدول الأوروبية والتي لم تحل دون التكامل الاقليمي.

الرابع: ويضم من يعتقدون بأن أكثر الخصوصيات العربية وضوحاً، وأشدّها تأثيراً في حياة كل قطر عربي، خصوصية الانتماء لوطن مجزأ والانتساب لأمة عريقة التاريخ. وفي يقين عناصر هذا التيار ان "الخصوصية القومية" تفرض معالجة قضايا التكامل بين أقطار الوطن العربي على نحو مختلف جذرياً عن محاولات التنسيق والتكامل في واقع يفتقر لمقومات الوجود القومي بين كياناته، كالمسوق الأوروبية المشتركة على سبيل المثال. وإذا كانت تلك المحاولات تحركها عوامل وظيفية صرفة، فان التكامل ذا البعد القومي يستهدف نهوضاً حضارياً، يشمل من بين غاياته تحقيق الأداء الوظيفي الذي تسعى اليه محاولات التنسيق غير القومية.

وتوضح أدبيات التيار الرابع أن أبرز مظاهر خصوصية الانتماء لوطن مجزأ ما هو ملحوظ من العجز عن حل أي مشكلة قطرية عربية حلاً جذرياً من خلال الامكانات القطرية المحدودة، غير المتكاملة مع الامكانات العربية الشاملة. وان أهم النتائج المترتبة على ادراك هذه الخصوصية الوعي على أن تفاقم المشاكل القطرية سينتهي الى تأزم لا يحل وطنياً وتقدمياً الا بالسعي الجاد على الطريق الوحدوي الطويل. ودون ذلك العجز عن الاعتناق من أسار واقع التخلف والتبعية.

كما توضح أدبيات تيار "الخصوصية القومية" انه بحكم الانتساب للأمة عريقة التاريخ كانت السمات القومية العربية أكثر ثباتاً، وأوسع شمولاً، وأقدر على التأثير في السلوك الفردي والعام من كل خصائص أفرزت- أو قد تفرز- بفعل التجزئة والتخلف. الأمر الذي يجعل الخطاب القومي أقدر على التأثير في نفوس النخب وال جماهير من كل خطاب فئوي أو قطري أو حتى إقليمي.

والبحث في إشكالية "الخصوصية القطرية" والتكامل القومي، يقتضي الوقوف مع التيارات الأربعة. بهدف محاولة الاجتهاد في تبيان حقيقة "الخصوصية" التي يقول بها كل من التيارات الثلاثة الأولى، ومدى فعاليتها كمعوقات للتكامل القومي، وكيفية مواجهة الإشكال القائم بالنسبة لكل منها. وكذلك محاولة البرهنة على علمية ما يعتقده القائلون بأن "الخصوصية القومية" هي الأقدر على التأثير من كل خصوصية أخرى أياً كان مستواها وعمقها ودور القائلين بها.

ويقيناً ان وقفة مع مسيرة انسان هذا الجزء من العالم تشكل المقدمة المنطقية للوقوف مع التيارات الأربعة. ذلك لأن "الخصائص" و"المشاكل" و"إختلاف الظروف" و"الخصوصية القومية" كلها انعكاسات للظروف التي تحكمت بتاريخ البشر الذين عمروا هذه الأرض منذ فجر التاريخ.

- ٣ -

أهم المؤثرات في تاريخ الوطن العربي العامل الايكولوجي- تفاعل الانسان والبيئة- فكل من الموقع والتضاريس والمناخ والموارد أثرت وعلى نحو عميق جداً في التفاعلات البشرية والحضارية التي شهدت منذ البدايات الأولى للاستيطان الانساني. ولقد أوضحت الدراسات الحديثة ان الجزيرة العربية تمتعت إبان

دورة "ورم" الجليدية (٥) بمناخ معتدل، وانه على ضفاف الأنهار التي كانت تجرى فيها آنذاك مارس الانسان تجاربه الزراعية الأولى. وان جنوب الجزيرة كان أول مركز للحضارة الانسانية، كما دلت على ذلك الحفريات التي أجريت في اليمن مؤخراً (٦).

ومع ابتداء الدورة المعتدلة التي أعقبت دورة "ورم"، أخذت الجزيرة تشهد تحولات تدريجية في المناخ، انتهت الى غلبة التصحر على معظم ربوعها. وحين لم تعد الموارد تفي بحاجة السكان بدأ نزوح القبائل والشعوب عن مهد الحضارة الأول، حاملين معهم قرابة جنسية ولغوية، تنبه اليها المؤرخون وعلماء اللغات والمختصون بالآثار، بحيث اعتبروا تلك الشعوب والقبائل مجموعة جنسية واحدة، أطلقوا عليها جزافاً اسم "الشعوب السامية". في حين كان يجب تسميتها بالشعوب العربية لانتسابها تاريخياً لجزيرة العرب.

وكان للتضاريس والمناخ والموارد دور في توجيه مسار النازحين واستقرارهم خارج الجزيرة. ولما كان ركوب البحر غير مأمون آنذاك، وغير ميسر لهجرات كبرى حتى في زمن متأخر نسبياً، ولأن المنطقة المعروفة حالياً بالوطن العربي لا تحتوي في داخلها على فواصل طبيعية كتلك القائمة على تخومها (٧)، فقد حصر توجه المهاجرين في الهلال الخصيب وادي النيل والشمال الافريقي. حيث وفرت لهم مجتمعات النهر والمطر مجال الاستقرار والعمران.

والذي يؤكد علماء اللغات والمستشرقون ان العربية أقرب لغات الشعوب النازحة عن الجزيرة الى اللغة الأم، التي كان ينطق بها الجميع قبل تفرقهم شعبياً وقبائلاً. ويشير اكثر من مؤرخ عالمي الى ان الأصول الجنسية للأسر الأولى التي حكمت مصر القديمة تعود للجزيرة. (٨) في حين أظهرت حفريات "ايبلا" و "ماري" و "حلف" في حوض الفرات الأعلى مؤشرات على ان السومريين أقرب الى ان يكونوا من جملة النازحين عن الجزيرة. (٩)

وكانت أولويات المعرفة والتقنيات الأولى والأدوات المتطورة نسبياً، التي حملتها معها الشعوب النازحة، الأساس الذي بنت عليه حضارتها في اماكن توأجدها الجديدة. وهذا يفسر التزامن النسبي لظهور الحضارة في كل من وادي النيل وحوض الرافدين، كما يوضح أسباب التماثل الكبير في إبداعات سومر ومصر القديمة، ذلك التماثل الذي اشار اليه كثير من المؤرخين وأثار حيرة معظمهم. ولقد كان الجذر المعرفي الذي حمل من الجزيرة أول وأبرز العوامل التي سهلت التفاعلات الحضارية فيما بعد، وتسببت في تماثل الموروث الحضاري لشعوب المنطقة.

و يسرت مجتمعات النهر تقدم العمران وتطور المجتمع وقيام دول تملك أجهزة إدارية وجيوشا وعلاقات يتسع مداها باطراد. وسهل انعدام الموانع الطبيعية المعرقلة للانتقال داخل المنطقة حركة التجارة وتحركات الجيوش. في الوقت الذي توصلت فيه هجرات القبائل من جنوب الجزيرة وشمالها. وشد العمران أنظار قبائل الجوار وشعوبها فنشطت التجارة، والغارات وعمليات التسلل الفردي والجماعي. ومن خلال الهجرات والتسلل والتجارة والحروب، مع الغزاة، وفيما بين شعوب المنطقة، (١٠) وما ينتج عن الحرب من توسع وسبي وأسر وتزاوج، اختلطت الشعوب والقبائل فامتزجت دماء وأنسابا وموروثات

حضارية. ولقد احدثت القرابة الجنسية واللغوية والتفاعلات البشرية والحضارية تراكمات تاريخية ولدت نزوعاً قومياً وتماثلاً حضارياً ميزا شعوب المنطقة عن شعوب الجوار وقبائله.

وتواصل التمايز القومي بعد سقوط السلطة السياسية لمجموعة الشعوب التي أبدعت الحضارات القديمة، وخضوع المنطقة بشكل عام لغزاة أجنبي، بدءاً من الاجتياح الفارسي بقيادة قمبيز للهلال الخصيب ودلتنا

مصر (٥٢٥ ق. م) وحتى الفتح العربي الاسلامي في النصف الأول من القرن السابع الميلادي. وطوال القرون الأحد عشر التي كانت فيها السيادة والريادة الحضارية للفرس والأغريق والرومان والبيزنطيين لم تتعطل التفاعلات البشرية والحضارية بين شعوب المنطقة وقبائلها، في حين ان التفاعلات مع الغزاة الأجانب ظلت محدودة للغاية، خاصة في مجال التفاعل البشري واللغوي.

ويلاحظ ان العرب الذين برزوا بهويتهم العربية الصريحة في أواخر القرن الثامن قبل الميلاد (١١) كان لهم حضور ظاهر طوال مرحلة السيطرة الأجنبية، وكانوا الوحيدين بين شعوب المنطقة الذين ظفروا باستقلال نسبي وحكم ذاتي في الجزيرة وعلى تخومها الشمالية. كما ان دورهم في تجارة المنطقة نما باطراد، وتواجدتهم في الهلال الخصيب ووادي النيل كان ملحوظاً (١٢).

ولأن شعوب المنطقة كانت فاقدة لسيادتها القومية ودورها الريادي، ولأن العلاقة مع الحاكمين الفرس والبيزنطيين والرومان كانت خاضعة لمنطق التمايز القومي والقهر الطبقي والاكراه الديني، ولأن عرب الجزيرة تصلهم بشعوب الهلال الخصيب ووادي النيل والشمال الافريقي علاقات تاريخية وتراثية، لكل ذلك حصر صدام الفاتحين العرب المسلمين في معظمه مع القوى الأجنبية، في حين نظر غالبية أهل المنطقة للفتح العربي الاسلامي وكأنه عملية تحرير قومية، ونهوض حضاري للمنطقة، يمارسه أحد أقاليمها لمصلحة الجميع.

وتسارعت وتيرة التفاعلات البشرية والحضارية في صدر الاسلام. وتميزت علاقات الحاكمين بالمحكومين نوعياً عما كان عليه الحال قبل الفتح. وأدت تعاليم الاسلام السمحة، والانفتاح العربي التقليدي على الآخر دوراً ايجابياً، ليس فقط في توسيع وتعميق تلك التفاعلات، وانما ايضاً في الدفع بها باتجاه صهر الجميع في تركيب بشري جديد، سداه عرب الفتح ولحمته الشعوب والقبائل والعناصر المقيمة في الوطن العربي، وتلك التي استقطبها بفعل الدور الريادي الذي أخذ يلعبه على مسرح العالم القديم.

وشهد العصر العباسي جملة متغيرات كانت في التحليل الأخير في مصلحة عملية الانصهار القومي. فالعباسيون بداية أضعفوا شوكة النخب العربية لمصلحة النخب الفارسية. ثم جاء إسقاط المعتصم للعرب من ديوان الجند (٢١٨ هـ) وتسلمت مرتزقة الجند من الترك والديلم على صناعة القرار. وبخسارة النخب العربية دورها القائد عسكرياً وإدارياً فقدت الامتيازات المادية والاجتماعية التي تمتعت بها كنتيجة لتحملها عبء الفتوحات، وأدى ذلك تدريجياً الى تحول في واقع عرب الفتح باتجاه انهاء تمركزهم في الأمصار والحوضر، وانتشارهم في الأرض وتوجههم للعمل الانتاجي بحيث اتسع اطار تفاعلاتهم مع بقية المواطنين، وتحررت علاقاتهم بأبناء المنطقة من الآثار السلبية للتناقضات التي تقوم عادة بين الحاكم والمحكوم. بل وتسبب تعرضهم للقهر السلطاني في تعميق وشائج القربى التي نسجت في قاعدة المجتمع الجديد.

وجاءت الأمة العربية التي تكونت بفعل تلك التفاعلات متميزة عن كل من عرب الفتح وشعوب المنطقة وقبائلها، إذ حملت القسط الأكبر من دماء الجميع وموروثهم الحضاري. وهي وان حملت هوية العرب، واتخذت لغتهم لساناً. إلا ان كلاً من الهوية واللغة تميزا عما كان في الجزيرة قبل الاسلام. فالهوية لم تعد انتساباً لجنس واحد وانما انتماء حضارياً لأعراق شتى. ولقد شهدت اللغة تطوراً في نحوها وصرفها وبيانها وعروضها وأدبها، أسهم فيه نحويون وبلاغيون وعروضيون وأدباء وشعراء، يتحدر منهم عدد غير يسير من أصول غير صريحة العروبة. وان كانوا عرباً بحكم الانتماء للأمة الجديدة، وبالابداع ضمن السياق العربي الاسلامي.

ويوضح تاريخ الأمة العربية منذ تبلورها في صدر الاسلام وحتى دهمت وطنها قوى الاستعمار في الثلث الأول للقرن التاسع عشر انه " لم تكن هناك ديمومة لما يمكن ان يسمى " حالة وحدة " او " حالة تجزئة ". وكتاهما لحظتان مؤقتتان، وإن كلا منهما حمل في أحشائه البذور الجينية للحالة الاخرى". (١٣) وتعود مكونات ذلك الجدل في شقه الأول "الوحدوي" الى قوة الجذب التي يولدها النزوع القومي بين أبناء الأمة الواحدة. (١٤) اما الشق الثاني للجدل التاريخي، فسببه تمرد الولاة والأسر الحاكمة على السلطة المركزية ومحاولة التفرد بحكم اقليم او ناحية، وتلك ظاهرة لها مثيلاتها في تاريخ كل الأمم في العصور الماضية. والذي تؤكد الشواهد التاريخية ان الكيانات الصغيرة التي كانت تظهر " سرعان ما كانت تتعرض لعملية ضم واندماج سياسيين في كيانات أكبر، لا تشمل بالضرورة على كل أرجاء الوطن العربي، ولكنها بالقطع أكبر من الوحدات السياسية القطرية المعاصرة، وبعد فترة، كانت تطول أو تقصر، كانت عوامل التفكيت تدهم هذه الكيانات الكبرى، ثم تبدأ عملية التوحيد من جديد". (١٥)

غير ان جدل الوحدة والتجزئة تأثر بدءاً من الثلث الأول للقرن التاسع عشر بالاختراق الاستعماري الاوروبي، المتمثل باحتلال الجزائر (١٨٣٠) ورد جيوش محمد علي عن بلاد الشام (١٨٤٠). ومع ان المداخلات الخارجية كانت دوماً تعمل في مصلحة قوى التجزئة، الا ان القوى الاقليمية والدولية تضاعف تأثيرها بفعل الظاهرة الاستعمارية، التي اندفعت محاولة السيطرة على وطن ذي موقع استراتيجي وموارد غنية وأسواق واسعة. والدول القطرية العربية المعاصرة لم تأت وليدة تطور بني محلية، أفرزتها ظروف موضوعية قائمة في الأرض العربية، ولا تمثل بالتالي الدور السلبي من الجدل الذي حكم المسيرة العربية، وانما هي حالة طارئة ومفروضة على السياق التاريخي للأمة، ولم يقتصر تدخل الخارج على خلق معظم (الدول) القطرية الحالية بهذه الطريقة القيصرية، ولكن هذا التأثير امتد ولا يزال فاعلاً في تشكيل اقتصاديات هذه الدول، وفي مسارها التنموي، وفي هامش الاستقلال الذي يمكن ان تتحرك فيه.. بل ولينفذ الى طبيعة التكوينات الاجتماعية- الثقافية داخل كل كيان، ويمارس فيه ما يناسب مصلحة هذه القوة الخارجية او تلك (١٦). ويصدق هذا بالنسبة لجميع الدول القطرية العربية المعاصرة سواء كانت حديثة التكوين، او ذات تاريخ قطري عريق.

-٤-

القول بوجود "خصائص" متميزة في الأقطار العربية يعيد ذلك للتاريخ السابق على تعريبها في صدر الاسلام. ويرى البعض ان الاسلام واللغة العربية والعرب النازحين عن الجزيرة، أيام الفتح وفي اعقابه، كانوا " الموحدات الكبرى" ولكنها موحدات وفدت على بقاع متنوعة التضاريس والمناخ، وعلى شعوب متنوعة التاريخ والثقافة ومستوى التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بحيث شكل الإرث السابق للتعريب " خصوصيات " إقليمية وقطرية ومحلية، تعايشت واستمرت في ظل الموحدات الحضارية الكبرى، بل وتطورت في كثير من الأحيان بالتوازي مع هذه الموحدات. واكثر من ذلك كانت هذه الخصوصيات بين الحين والآخر، تخرج من خلف المسرح، وتقفز الى مقدمته، وتدفع بالموحدات العربية الكبرى الى خلفية المسرح. (١٧)

والقول السابق يغفل ان "الموحدات الكبرى" لم تتحقق في فارس وشرقها، ولا في الاندلس مثل الذي حققته داخل الدائرة العربية، اذ شكل انعدام القرابة الجنسية واللغوية واختلاف اصول الموروث الحضاري بين العرب وشعوب تلك البلدان ما يجوز اعتباره تمايزاً قومياً، لعب مع الفاتحين العرب خارج اطارهم التاريخي مثل الذي لعبه تمايز شعوب وقبائل الدائرة العربية عن غزاتهم من الجيران في مرحلة التسلط الاجنبي طوال الأحد عشر قرناً السابقة للاسلام.

كما ويتناسى القول السابق ان العرب الذين اقاموا في فارس وما شرقها فقدوا هويتهم العربية، وانصهروا في شعوب الشرق مع الزمن، وان من بقي من عرب الاندلس بعد سقوط غرناطة اندمج في النسيج الاجتماعي الاسباني. ولا يفسر الظاهرتين مجرد سقوط السلطان العربي او اختلاف العقيدة الدينية- بالنسبة للاندلس- وانما افتقاد العرب في ديار الغربة فعالية القرابة والتراث المشترك الذي يسر لهم إنجازهم القومي في ارض عمرها ابناء عمومتهم لغة وسلالة وثقافات. ذلك الانجاز الذي تحقق بعد سقوط السلطان السياسي للعرب في مركز الخلافة، وفي ظل سيادة نخب غير عربية الأصول. ولكنها كانت نخباً تحكم في واقع عربي الموروث والحضارة.

والقول السابق لا يفطن الى ان التعريب لم يرتبط بشكل مطلق بانتشار الاسلام. فمصر وبلاد الشام تعربتا تماماً قبل نهاية القرن الرابع الهجري، في حين ظل الاسلام ينتشر فيهما تدريجياً حتى أواخر القرن الثامن الهجري ولم تعرف مصر في صدر الاسلام حركة شعوبية، تقوم على تصغير شأن العرب وانكار فضلهم، وتمجيد الفراعنة والفخر بهم. خلافاً لما عرفته فارس والعراق- بتأثير كثافة وجود الموالي ذوي الأصول الفارسية-، أو ما عرفته الاندلس من شعوبية صارخة في ازهى عصور المجد العربي في الساحتين المشرقية والأندلسية.

وحيث تؤخذ كامل الحقائق التاريخية في الحسبان يتضح ان الاسلام واللغة العربية وعرب الجزيرة تفاعلت جديلاً مع محصلة التفاعلات البشرية والحضارية التي شهدتها المنطقة منذ فجر التاريخ، فتحققت للوطن العربي وحدته الحضارية وتبلور مقومات الوجود القومي لسكانه كأمة عربية واحدة. ولقد وجدت مستجدات صدر الاسلام داخل الدائرة العربية واقعاً مختلفاً جذرياً عما لقيته خارجها، وان تنوعت داخل محيطها التضاريس والمناخ والتجارب والقيم والعادات والأصول. كانت هناك ثوابت حضارية وبشرية شادت عليها "الموحدات الكبرى" بنيانها الشامخ؛ وتبلور الأمة العربية على أساس الانتماء الحضاري لم يكن ثمرة تفاعلات القرون الهجرية الأولى فحسب، وانما كان نتوجاً لمسيرة انسانية حافلة بالتراكمات تواصلت في المنطقة قرابة التسعين قرناً سابقة لهجرة الرسول عليه السلام. (١٨)

و لم يكن الإرث السابق للاسلام جذراً لخصائص إقليمية او قطرية او محلية، وبدراسة الواقع العربي المعاصر يتضح ان شعب كل قطر عربي يحمل في اعماقه تراث عرب الجزيرة قبل الاسلام، في حين ان أدبياته- الفصحى والعامية- لا تعكس تأثيراً مماثلاً لأي موروث حضاري قديم آخر. ففي مصر- ذات التاريخ والحضارة- يتمثل المثقف والأمي بشجاعة عنتره، وكرم حاتم، وفصاحة سحبان، وبلاغة قس بن ساعدة، وحلم أحنف، ووفاء السمؤال، وغدر سنمار، وتشاؤم النعمان. وما بين المحيط والخليج لم يخرج الشعر بعد من عباءة الجاهليين، ولا تحرر الجمهور من الاستشهاد بأمثالهم والاعتبار بحكمهم. وكل من كتب عن "العقل" و"الشخصية" في هذا القطر العربي او ذلك، مستشرقاً كان أو مستغرباً، يبرز ما رسبته الصحراء والبداءة ولغة الضاد، وتلوح بين سطوره اشارات لفعالية القيم والطباع التي تبلورت في حواضر وبوادي الجزيرة قبل ان ينبثق فيها فجر الاسلام.

يقيناً إن كل قطر عربي يشتمل على خصائص ملحوظة، ولكن أياً منها لا يتسم بسمه "القطرية" بمعنى انها ليست شاملة جميع نواحي القطر وأبنائه، وغير محصورة ضمن حدوده، ومميزة له عما يجاوره من ارض عربية. اذ ليس هناك لغة- او حتى لهجة- قطرية، او تركيب بشري متمايز عن أمته العربية، او ارض قطرية تفصلها حدود طبيعية عن محيطها العربي، كما هو الحال بالنسبة للوطن مع جواره. وليست هناك حالة نفسية وثقافية خاصة بالقطر ومقتصرة على ابنائه، وواضحة في مدنه وقراه.

وفي مجال الخصائص والسمات هناك تداخل ملحوظ على جانبي الحدود بين كل قطرين عربيين. وعند المقارنة يتضح ان سكان القامشلي ودير الزور في سوريا اقرب في خصائصهم لسكان الموصل وحوض

الفرات الأعلى في العراق منهم لسكان درعا السورية، وهؤلاء اقرب لسكان الرمثا الأردنية منهم لسكان مدن الساحل السوري اللاذقية وطرطوس وبانياس. والظاهرة بارزة في قلب الوطن ومغربه بما لا يقل عن بروزها في المشرق، فعلى جانبي الحدود تتماثل الازياء واللهجات وألوان الطعام والمشارب والأذواق والى حد بعيد السمات والطباع. والناس على جانبي خط الحدود أقارب وأصهار.

والخصائص في الأقطار العربية اجتماعية في بعضها، وجهوية في بعضها الآخر. تعكس الأولى تأثيرات التكوينات الاجتماعية، وتتصل الثانية بمؤثرات العزلة الناتجة عن تخلف المواصلات، وضعف الاتصالات، وتدني مستوى التبادل الاقتصادي والثقافي داخل القطر وفيما بين اقطار الوطن العربي. وحين تدرس الخصائص القائمة يتضح أولاً ، ان للبدو في كل أرض العرب خصائص مستقرة، وللفلاحين ثانية أقل ثباتاً ، ولسكان المدن ثالثة في تطور مستمر. كما ويتبين ثانياً ان خصائص الجميع- بدواً وفلاحين وحضراً- تشهد تغيراً بتسارع ملحوظ ، كنتيجة لجملة عوامل أبرزها تقدم التعليم والاتصالات، وتزايد الحراك السياسي والاجتماعي، وازدياد التفاعلات العربية خلال العقود الأخيرة.

وحال الخصائص في الاقطار العربية كحال اللهجات العامية، فهي تبدو قطرية، مع انها في الواقع متعددة ومتمايزة داخل القطر الواحد، بل والمدينة الواحدة، ومتفاعلة فيما بينها قطرياً وقومياً باطراد ملحوظ. وتوضح مقارنة غالبية اللهجات السائدة اليوم، بما كان عليه حالها قبل نصف قرن من الزمن، تطوراً وتقارباً. فمن جهة تزايد اقتباسها من الفصحى، ومن جهة ثانية تضاعف اخذها فيما بينها، سواء كان ذلك داخل القطر الواحد، أو فيما بين الأقطار العربية.

وحين تقارن الخصائص داخل الأقطار العربية بالسمات القومية، نجد الأخيرة أكثر ثباتاً واشد تأثيراً على المستويين الجماعي والفردى، ليس فقط لدى الأكثرية العربية الانتماء- والتي تبلغ ٨٨ % بين سكان الوطن في منتصف الثمانينات- وانما ايضاً لدى الاقليات الاثنية العربية، التي تصلها بالأكثرية وشائج قرى جنسية ولغوية وثقافية ووجدانية ندر مثالها في العالم كله.

والخصائص الاجتماعية والجهوية قائمة في كل مجتمع انساني. وليس من الممكن ان تزول تماماً. ولكنها ما كانت أبداً معوقاً موضوعياً للتكامل القومي . وحين ينظر للواقع في الدول الأوروبية، القائمة على أساس "الدولة القومية" كإيطاليا وفرنسا على سبيل المثال، يتضح ان وجود خصائص متعددة ومتمايزة داخل كل منها لم يحل دون الوحدة القومية. والتباين القائم بين الخصائص الموجودة في شمال إيطاليا وتلك التي في جنوبها ليس بأقل من التباين بين الخصائص الموجودة في الاقطار العربية. بل ان دراسة الواقع الديمغرافي لهذه الاقطار يوضح ان الجماعات الاثنية في الوطن العربي من الضالّة العديدة، بحيث يمكن اعتباره من اكثر مناطق العالم تجانساً على صعيد اللغة والسلالات الجنسية والعقائد الدينية والثقافة، مما يبرر القول ان لا تناقض مطلقاً بين التكامل القومي ووجود خصائص متنوعة و متميزة على الصعيدين الاقليمي والمحلي داخل الوطن العربي.

وغني عن البيان القول بأن هناك علاقة عكسية بين الوحدة او الاتحاد وتأصل الخصائص وبروزها. فكلما تحققت وحدة او اتحاد كيانين سياسيين معاً اتسعت وتسارعت وتائر التفاعلات البشرية والحضارية داخل الكيان الجديد، وكان من ابرز نتائج ذلك امتزاج الخصائص التي كانت قائمة في الكيانين السابقين، وتشكل خصائص جديدة تلحظ في المجتمع الجديد. ومن الواضح كذلك ان التقدم الاقتصادي والاجتماعي يؤدي الى تسريع وتوسيع التفاعلات بين ابناء المجتمع الواحد، بما يعنيه ذلك من تجاوز للخصائص الموروثة والمستقرة بفعل العزلة والتخلف. ثم ان التكامل القومي،، بما يحققه من توسيع لإطار التفاعلات ودفع باتجاه التقدم العربي على كل صعيد، لمن أبرز عوامل تجاوز الخصائص القائمة في الأقطار العربية الى ما هو أصدق تعبيراً عن الانتماء القومي، واكثر اتفااقاً مع العصر.

حين البحث في "الخصوصية القطرية" كتجسيد لمشاكل خاصة بهذا القطر او ذلك، وإبرازها في مواجهة التكامل القومي، والمناداة بمراعاتها في كل عمل وحدوي او اتحادي، يلاحظ بداية ان الممارسة العملية خلال العقود الثلاثة الماضية أجابت عن كثير من التساؤلات التي كانت مطروحة في الساحة مطلع الستينات، حين رفع شعار "حل المشاكل قبل الدخول في الوحدة"، وهو ما وجد استقطاباً واسعاً ممن رأوا فيه دعوة عملية لحل مشكلات حادة، بتضحيات أقل، وفي زمن أقصر. ولأن الفشل كان قاسماً مشتركاً أعظم لكل المحاولات التي استهدفت حل المشاكل بمنطق قطري، برزت للعلن في منتصف الثمانينات مقولات، يجمع عليها الباحثون الاجتماعيون باختلاف انتماءاتهم. وتؤكد الضرورة الحيوية للتكامل القومي كسبيل لمنع تفجر وتقسيم أكثر من كيان قطري عربي، ولتمكين بقية الأقطار من مواجهة مشاكلها المتأزمة على كل صعيد.

ويلاحظ ثانياً ان الادبيات الاجتماعية والسياسية العربية المعاصرة غنية بالأبحاث التي تتناول الولادة القيصرية للدول القطرية، والخلل البنيوي الذي تعاني منه غالبيتها العظمى، وافتقاد كل منها الامكانات المادية والبشرية والمعرفية اللازمة للخروج من ازماتها ما دامت ملتزمة بمنطق التجزئة. الأمر الذي يغني عن الحديث المسهب حول كون المشاكل القطرية لم تعد توضع في مواجهة التكامل القومي- كما كان الحال في الستينات- وانما بات ينظر اليها كخوافز تدفع باتجاه التضامن والتكامل والتنسيق على المستويين الاقليمي- في حدود الأرض العربية- والقومي على مدى الوطن ما بين المحيط والخليج.

المشكلة الوحيدة التي تحتاج الى وقفة هي تلك الخاصة بالأقليات الاثنية. اذ لم يزل هناك من يتصور ان التجزئة في مصلحة الأقليات نخباً وجمهوراً. وان الوحدة العربية سيكون من أول نتائجها تدني الوزن النسبي لكل أقلية عربية- عرقية كانت أم طائفية- قياساً بالاكثرية المسلمة ذات المذهب السني. ثم ان التكامل القومي سيعزز القدرة على التحرر من التبعية، وما يعنيه ذلك من وضع النهاية الحاسمة للرعاية الأجنبية وريفتها المراعاة المحلية، اللتين طالما تمتع بهما " صقور " الأقليات في اكثر من قطر عربي. ثم ان ما سيحققه التكامل من تقدم اقتصادي واجتماعي سيؤدي لتزايد مطرد في النخب المؤهلة والمنافسة لأصحاب الامتيازات الموروثة- ونسبة ابناء الأقليات بين هؤلاء عالية وملحوظة- الأمر الذي يضاعف الخسارة للمرة الثانية.

ودلالة التصور السابق ان مشكلة الأقليات لم تزل معوقاً للتكامل القومي، غير ان المشكلة بلغت من التأزم- خاصة في المشرق العربي وجنوب السودان- حد التحول الى تحد قومي مستفز لتحرك يتجاوز حدود القطر المعني بالمشكلة بصورة أساسية. وذلك بتأثير المداخلات المتزايدة للكيان الصهيوني ودول الجوار والقوى الكبرى في النزاعات المحتدمة، ومحاولات توظيفها في مخطط تفتيت واستلاب إرادة الوطن العربي. ولأن المشكلة تحولت من معضلة اجتماعية قطرية الى تحد قومي عام، فأنها باتت- كبقية المشاكل القطرية- حافزاً مستفزاً للتكامل القومي، بأكثر منها معوقاً له. وهي في هذا لا تختلف عن مشكلة التواجد الصهيوني على التراب الفلسطيني، الذي أريد به ان يشكل حاجزاً بشرياً يفصل عرب آسيا عن عرب افريقيا، فكان أبرز محركات الوعي القومي العربي، وشكل- وما زال- التحدي الخارجي الأول المستفز للطموح الوحدوي ما بين المحيط والخليج .

والتصور القائل بان الوحدة ليست في مصلحة الاقليات الاثنية نخباً وجمهوراً لا يستقيم حين يوضع على المحك. وفي مناقشة أبعاده الثلاثية ترد الملاحظات التالية:

* بدراسة واقع الاقليات في الأقطار العربية يتضح ان ليس من أقلية واحدة تبلغ في القطر الذي تنتسب اليه ما يتجاوز ٢٥% من تعداد سكانه، أو تمتلك ما يصل لمثل تلك النسبة من مساحته، ثم انها جميعاً وبدون استثناء لا تقيم على قطعة من الأرض خاصة بها دون سواها من ابناء الوطن. وحتى القبائل الزنجرية في جنوب السودان فإن بينها من التباينات العرقية واللغوية والدينية والتراثية ما يجعلها لا تشكل تكويناً مجتمعياً متجانساً يحتل قطعة من الأرض يمكن ان تكون وطناً لجماعة اثنية واحدة. وتأسيساً على هذه الحقائق يغدو التقسيم مستحيلاً دون عمليات اقتلاع سكاني، باهظة الثمن مادياً وبشرياً . وأي اقتطاع لأي جزء من أي قطر عربي لاقامة كيان سياسي اثني لن ينهي مشكلة الأقلية المطالبة بذلك، كما قد يبدو للوهلة الأولى، لأنه سيجعل منها اكثرية تصارع اقلية اثنية اخرى . ومن هنا يصبح التقسيم حلاً لا مجدياً وليس مكلفاً فحسب. وتجربة لبنان في عهد القائمتامين (١٨٤٠-١٨٦٠) وفي ظل واقع اللوحدة واللاتقسيم المعاش واضحة الدلالة.

* بدراسة الواقع في عالمنا المعاصر يتضح ان ما من مجتمع متحضر إلا ويضم بين حناياه نسبة من الاقليات الاثنية، تفوق في بعضها النسبة العربية. كما ويتضح ان افضل الحلول لمشاكل الاقليات تكمن في التعايش الديمقراطي بين ابناء الوطن الواحد، وفسح المجال للجميع للتعبير عن موروثهم الحضاري بما يغني ثقافة المجتمع القومي ويثري ابداع ابناءه. وحيث تعذر التعايش الديمقراطي فان أقصى ما يسمح به للاقليات الاثنية حكم ذاتي في المناطق التي يشكلون فيها أكثرية ملحوظة.

* توضح الشواهد ان ارتفاع الوزن النسبي للأقلية في واقع متخلف من ابرز عوامل التأزم والتفجر. ففي صفوف الأقلية يتولد احساس بالقوة يجعلها اكثر استجابة للغلاة، المدافعين عن الامتيازات الموروثة او المطالبين بمكاسب منشودة. وفي المقابل تكون الأكثرية اكثر تحسباً واقرب لاتباع المتشددين المغالين في الدفاع عن الذات. وبذلك تغدو " صقور " كل جماعة مستفزة لصقور الجماعة الأخرى ، وتحكم علاقة الطرفين قوانين الترسد والحذر. في حين ان تدني نسبة الأقلية للأكثرية تؤدي الى غلبة التعقل على الممارسات والاقوال. فبين الأقلية تسود النظرة الواقعية، وعند الاكثرية يكبر الشعور بالثقة، فيعظم الاستعداد لمنح نخب الاقليات- ذات الكفاءة- ادواراً قيادية سياسية واجتماعية. وتقدم لبنان وسوريا مثالين للحالتين في غاية الوضوح .

* ابرز عوامل إثارة مشاكل الأقليات المداخلات الأجنبية- الإقليمية والدولية- وهذه تتناسب عكسياً مع نسبة الأقليات. وكلما كان المجتمع ذا وطن واسع، وتعدد بشري كبير، وإمكانات مادية ومعنوية ملحوظة، كلما كانت المداخلات الأجنبية محدودة الطموحات ومقارنة الحال بين لبنان ومصر واضحة أيضاً .

* ينعكس التكامل القومي إيجاباً على مشكلة الأقليات، ليس فقط من خلال تأثيره في الوزن النسبي للأقليات، وزيادة منعة الوطن ضد المداخلات الأجنبية، وانما أيضاً بتنشيط وتسريع النهوض الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وتنامي الوعي القومي المطلوب لتحقيق التكامل والذي سوف يتضاعف كنتيجة له. والثابت في كل زمان ومكان ان نتائج التكامل القومي ليست مجرد الجمع الحسابي للامكانات والقدرات المتكاملة، ذلك لان ما يمتلكه كل جزء يتفاعل جدياً مع ما يمتلكه الجزء الآخر، فتأتي المحصلة مضاعفة لما يمتلكه. وإذا كان التكامل القومي- والعمل الوحدوي- سيلغي وضعاً شاذاً ، وسينهي امتيازات موروثة لقلّة من النخب ولبعض الجمهور العربي، فانه حتماً سيوفر المجال الحيوي للتنمية الشاملة والنهضة القومية، وسيعوض فاقد الامتيازات المحدودة فرصاً غير محدودة. وسيتيح للذين يهجرون الديار طلباً لفرص أكبر ما يصيبون اليه في أرض لهم فيها حقوق المواطن الاصيل، وليس الوافد الدخيل المنبت من جذوره. وحين يلحظ ان نسبة ابناء الاقليات بين الراحلين عن ديارهم هي الأكبر، تدرك الفائدة التي سيحققها التكامل القومي لمن يتصورون ان التجزئة تخدم مصالحهم وطموحاتهم.

* كما انه في حكم المؤكد ان التكامل القومي بما يحققه من نهضة عامة ومنعة ملحوظة، يشكل الأساس المادي لقيام ديمقراطية حقيقية توفر المناخ الضروري لتفاعل الاكثرية والاقليات بقدر متزايد من الايجابية. ثم ان ذلك كله سيثري ما هو مترسب في أعماق الأمة من مكنون حضاري، الأمر الذي سيعود بالخير على الأقليات الاثنية في الوطن العربي، سواء تلك التي تربطها بالاكثرية وشائج قرى لغوية وجنسية وتراثية غير يسيرة، او الاقليات ذات الاصول المغايرة لتلك التي تجذرت في الاعماق عبر القرون. وماضي الأمة العربية في عصورها المجيدة يقدم البرهان على انها لم تعرف العنصرية العرقية يوماً، وان ممارساتها- في السلم والحرب- اتسمت بكونها الأكثر تقدماً وانسانية قياساً بعصرها، وانها قدمت الحلول التقدمية في زمانها. الأمر الذي يجعل احتمال تقديمها لحلول تتجاوز ما قدمه الآخرون هو الاحتمال الأكثر حظاً في مقبلات الأيام.

وهكذا يتضح ان التكامل القومي سبيل حل كافة المشاكل القطرية، بما في ذلك مشكلة الأقليات. وانه بمقدار ما يتسع اطار التكامل بقدر ما تتسع فرص حل المشكلات الموروثة والمستجدة. واذا كان الرواد القوميون الاوائل رفعوا شعار الوحدة باعتباره انعكاساً ليقينهم بوحدة الأمة العربية، فان الوطنيين المعاصرين أدركوا من خلال المعاناة ان لا تناقض بين العمل الوطني لحل المشكلات القطرية، والعمل القومي لتحقيق الوحدة العربية، الأمر الذي يعني انتفاء التناقض بين " الخصوصية القطرية" بهذا المعنى والتكامل القومي.

-٦-

وحين النظر في " الخصوصية القطرية " بمعنى " اختلاف الظروف القطرية " ، ذلك الاختلاف الناشء عن تباين أنظمة الحكم ومستويات التطور فيما بين الأقطار، فأول ما يقال بهذا الخصوص ان التباينات القائمة شكلت معوقاً للتكامل القومي . ولكنها لا تشكل عقبة كؤوداً لا يمكن تجاوزها. وضمن هذه الرؤية ترد الملاحظات التالية:

* يقيناً ان هناك تبايناً قائماً على المستويين، ولكنه في حقيقته تباين شكلي وليس جوهرياً. فمن ناحية الأنظمة فإنها وان اختلفت في الشكل الدستوري لا تختلف في الدور والممارسة. ومن ناحية الأقطار فهي جميعاً في مرحلة اقتصادية واجتماعية واحدة، وان تفاوتت درجات تصنيفها ؛ وليس من قطر عربي واحد يمتلك الامكانيات المادية والبشرية والمعرفية التي تدرجه ضمن الصفوف الأولى لأقطار العالم الثالث. ثم ان مستجدات عقد السبعينات، وما انقضى من عقد الثمانينات أحدثت نوعاً من التقارب في مستويات التطور الحضاري العربية، اذ لم يعد هناك تفاوت كبير في نسب التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية. اما في الثقافة فالكل يواجه مأزق الغزو الثقافي من جهة، ومن جهة ثانية فان التفاعلات الثقافية العربية حققت نمواً ملحوظاً عبر السنوات الثلاثين الماضية. فالتباينات بين الأنظمة وفيما بين الأقطار العربية، اليوم، أدنى منها على كل صعيد مما كان عليه حالها في اي وقت مضى منذ الثلث الاول للقرن التاسع عشر.

* تعكس كل الساحات العربية تطلعاً- وان كان بدرجات متفاوتة- لتجاوز كل ما هو قائم باتجاه مشاركة أوسع في صناعة القرار، واستخدام أفضل للموارد والطاقات المتاحة، وإطلالة اكبر على العصر، وانعتاق من اسار التبعية. كما ان وجهات النظر فيما هو مطلوب ومرغوب لم تعد متميزة على أساس قطري، وانما على أساس اجتماعي، بمعنى انه لم تعد في الساحة- كما كان الحال في الستينات- أقطار تقدمية الاتجاه وأخرى محافظة، وانما في كل ساحة توجهات تقدمية ومحافظة، بل وتيارات فكرية مخترقة للحدود، وان افتقدت الارتباط التنظيمي . والرموز الفكرية بشتى انتماءاتها لم تعد محصورة في قطر دون آخر، وانما لها وجود- وان تباينت نسبه- في كل الاقطار. ولكل من الفكر القومي والاسلامي والماركسي

والليبرالي رموزه وانصاره وخصومه في كل الساحات. وحين تقرأ الخريطة الفكرية العربية المعاصرة بتأن يتضح انها لم تعد حافلة بالتمايز على أساس جهوي او قطري، كما كان حالها قبل عقدين من الزمن. بل هي- نتيجة التفاعلات والمستجدات في الساحة- اقرب ما تكون للتشابه والتماثل، وقد تدنت نسبة التباينات جهوياً وقطرياً على نحو لم تعهده منذ فجر اليقظة العربية في مطلع القرن الماضي.

* والتباينات القائمة ليست كل ما في واقع التجزئة المعاش، وانما هناك الى جانبها ثوابت قومية ومكون حضاري عربي، لا يقل تأثيرهما الايجابي عن التأثير السلبي للتباينات بين الأنظمة وفيما بين الاقطار. ولأن الثوابت القومية والمكون الحضاري العربي أعمق في التربة القطرية من إفرزات حالة التجزئة المعاشة كانت النخب والجمهور- وما يزالان- شديدي الحساسية لكل ما ينعكس على القضايا ذات الطبيعة القومية بالسلب او بالايجاب. والملاحظ ان اتضاح البعد القومي في الساحات القطرية العربية ماض في خطه الصاعد.

قبيل الحرب العالمية الاولى كان الحديث عن العرب والعروبة محصوراً تقريباً شرقي قناة السويس . ثم برز الوجه العربي لمصر وبتسارع ملحوظ منذ ثلاثينات القرن العشرين. وفي الخمسينات والستينات اخذت النخب القومية الانتماء تبرز بتزايد مطرد في اقطار المغرب العربي، وتجذر الشعور بالانتماء القومي الذي لم يزل يغالب المشاعر القطرية في كل الساحات- ولأنه نتاج تفاعلات بشرية وحضارية تعود لفجر التاريخ فسوف يفرض ذاته على افرزات الواقع الطارىء والمأزوم.

* تقدم تجربة السوق الأوروبية المشتركة والبرلمان الاوروبي، والاتجاه العميق للتكامل في القارة وصولاً للوحدة الأوروبية، البرهان على ان التباين السياسي والاقتصادي والاجتماعي- وحتى الثقافي واللغوي والقومي بين الأنظمة وفي الاقطار- لم يحل دون التكامل والتنسيق- حين توفرت الرغبة والارادة في تحقيق ذلك. والتباينات بين الانظمة وفيما بين الاقطار العربية على صعيد السياسة والاقتصاد والاجتماع ليست في مستوى نظيرتها الأوروبية، كما انه ليس من تباينات لغوية وقومية، وليس من إرث مثقل بالأحقاد والحساسية، كما هو الحال في اوربا المعاصرة التي عاشت قروناً من الحروب بين أقطارها، ذهب فيها ملايين البشر. ثم أن أحداً لم يقل بأن الوحدة العربية يمكن ان تتحقق بدون ارادة نخبوية وجماهيرية، يتم عند توفرها تجاوز التباينات غير الجذرية البادية على السطح.

وهكذا يتضح ان "الخصوصية القطرية" بمعنى "اختلاف الظروف القطرية"، ذلك الاختلاف المتجسد بتباين أنظمة الحكم ومستويات التطور فيما بين الاقطار، ليس معوقاً موضوعياً للتكامل القومي والعمل الوحدوي، بدليل انه لم يشكل معوقاً لمشروعات التكامل والتنسيق الإقليمية الجاري تنفيذها في الخليج والمغرب، اذ الواضح بالنسبة لهذه المشروعات ان الاعلام الرسمي المبشر بها، يتضمن إقراراً ضمناً بصحة منطلقات الشعارات الوجدوية، ومن جهة ثانية لم تواجه هذه المشروعات بمعارضة نخبوية او جماهيرية من منطلق الحرص على "الخصوصية القطرية" و"قصر خيرات كل قطر على ابنائه". ثم ان الرغبة في تجاوز كل ما هو قائم، وصولاً لواقع اكثر قدرة على تلبية الطموحات والاستجابة للتحديات، قاسم مشترك في كل الساحات. وهي في الوقت نفسه حافز لتطورات ومتغيرات، تمثل في التحليل الاخير خطوات على طريق الوحدة العربية الطويل.

-٧-

اتضح فيما سبق بيانه جملة حقائق تؤكد صحة القول بأنه من المستحيل عملياً حل أي مشكلة قطرية عربية ، حلاً جذرياً ، الا من خلال التفاعل والتكامل القوميين، كما برزت عدة مؤشرات توضح عمق مقومات الوجود القومي والمكون الحضاري العربي الاسلامي في تربة كل قطر عربي، وان السمات

والقيم القومية اكثر ثباتاً ، وأوسع شمولاً ، وأقدر على التأثير في السلوك العام والخاص من كل ما أفرزه العيش الطويل في واقع التخلف والتجزئة والتبعية. وبهذا قدمت مناقشة اجتهادات التيارات الثلاثة الأولى في موضوع "الخصوصية القطرية" البرهان على ان خصوصية الانتماء لوطن مجزأ، والانتساب لأمة واحدة عريقة التاريخ، انما هي اكثر الخصوصيات العربية وضوحاً ، وأشدها تأثيراً في حياة كل قطر عربي.

وان تكون "الخصوصية القومية" هي الأكثر وضوحاً والأشد تأثيراً ، فذلك يفرض اخذ البعد والفاعلية القوميين في الحساب عند تناول أي قضية عربية بالبحث والمعالجة. بمعنى انه ليس اضر بالقضايا القطرية والاقليمية العربية من محاولة الاستقلال بمعالجتها بمعزل عن التفاعل الايجابي مع العمق القومي. ولقد اثبتت تجارب العقود الاربعة التي تلت نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ ان غياب الفاعلية القومية كان العامل الاول في فشل معظم العمل العربي القطري والاقليمي، ناهيك بالعمل القومي! ذلك لأن الامكانات القطرية العربية محدودة نسبياً ، ومستوى التبادل والتفاعل فيما بين الاقطار متدن للغاية. ومن هنا تشتد الحاجة للفاعلية القومية كي تعوض القصور القائم، وتوفر الطاقة اللازمة لإحداث توازن بين الإمكانيات والطموحات.

وتتضاعف أهمية الفاعلية القومية في واقع بلغت فيه سلبيات التجزئة والتخلف والتبعية غايتها، وضاق فيه هامش الاستقلال الذي تتحرك ضمن اطاره النخب العربية القاندة، سواء في ذلك المشاركة في صنع القرار او تلك المحرومة من المشاركة. وتعددت فيه واتسعت الروابط التي تعزز علاقات القوى المعادية، المحلية والاقليمية والدولية، واعتماد هذه القوى استراتيجية المضي بالوطن العربي من التجزئة الى التفتت. ففي واقع هذه مواصفاته تتضاعف فاعلية الامكانات المادية والبشرية القطرية، وتغدو عاجزة عن تقديم الاستجابة الواعية والقادرة للتحديات. ويصبح التكامل القومي السبيل الوحيد للخروج من المأزق واخترق الواقع المأزوم.

و من هنا تغدو أهمية الدعوة لمعالجة القضايا والمشاكل العربية بأساليب متميزة عن تلك المعتمدة في واقع يفتقر للوحدة القومية الشاملة للكيانات المختلفة التي يضمها. وهذا ما لا يدركه من يتناولون القضايا والمشروعات العربية بمعزل عن تأثيرها وتأثيرها بما هو قائم ما بين المحيط والخليج. واذا كان التكامل ضمن الاطار غير القومي يستهدف غاية وظيفية فحسب، فانه ضمن الاطار القومي مشروع حضاري متكامل، ولأن المهمة المطلوبة عظيمة، والتحديات التي تواجهها غير محدودة، فان الطاقة اللازمة لإنجازها تتطلب تحريك المكون الحضاري للأمة، من خلال اخذ البعد والفاعلية القوميين في الحساب، انطلاقاً من الايمان بانعدام التناقض بين المصالح الوطنية والاقليمية العربية والمصلحة القومية.

وتأسيساً على ما سبق يغدو منطقياً القول بأن الانجاز الوطني والتنسيق الاقليمي والتكامل القومي، لن يكتب لأي منها النجاح، ولن تتوفر له الحماية، ولن يكون بالمستطاع تطويره بما يحقق مزيداً من التراكمات الايجابية، ان اقتصرت غايته المنشودة على تحقيق أهداف وظيفية دون ربطها بهدف النهوض الحضاري للأمة. وبقيناً ان التزام البعد والفاعلية القوميين في كل عمل عربي- أياً كان مستواه- واستهداف النهوض الحضاري للأمة لمما لا يجوز لوطني أو تقدمي عربي ان يغفلهما عند البحث في إشكالية "الخصوصية" والتكامل القومي.

الحواشي

- (١) الياس مرقص- نقد الفكر القومي- دار الطليعة- بيروت
- (٢) د. احمد يوسف احمد- تجربة الجمهورية العربية المتحدة- بحث مقدم لندوة الوحدة العربية، تجاربها وتوقعاتها- صنعاء- الجمهورية العربية اليمنية- ٣- ٨ / سبتمبر/ ايلول ١٩٨٨.
- (٣) د. نديم البيطار- من التجزئة الى الوحدة- اصدار مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت.
- (٤) محمد عبدالمولى- الانهيار الكبير- دار المسيرة- بيروت (٤٧٦)- نقلاً عن صحيفة (الأوبزيرفر) البريطانية.
- (٥) دورة "ورم"، Wurm (١٢٠٠٠ - ١٥٠٠٠ ق. م) وهي آخر دورة جليدية غطت أوروبا والمنطقة المعتدلة الباردة في نصف الكرة الشمالي. وحول تأثير ذلك في جزيرة العرب انظر: د. احمد سوسة- حضارة وادي الرافدين- دار الحرية- بغداد ١٩٨٠.
- (٦) محمد حسين الفرخ- بعد المكتشفات الأثرية الجديدة في اليمن- مجلة المنار بيروت- ابريل/ نيسان ١٩٨٨ وقد أشار المقال لتقارير بعثات الاستشكاف الألمانية والسوفيتية والاميركية، التي أكدت أسبقية حضارة اليمن لكل من حضارتي مصر وحوض الرافدين.
- (٧) جبال زاغروس وطوروس في غرب آسيا، والهضبة الاثيوبية والصحراء الكبرى في أفريقيا.
- (٨) محمد عزة دروزة- تاريخ الجنس العربي- الجزء الثاني- المكتبة العصرية- بيروت.
- (٩) د. احمد سوسة- مصدر سابق.
- (١٠) نذكر كمثال ان سلطان مصر امتد أيام رمسيس الثالث (١٢٠٠ ق. م) من ضفاف الفرات الشمالي الى الصحراء الليبية، ومن شمال الساحل السوري الى بلاد النوبة. في حين امتد حكم أسرحدون الأشوري الى مصر بعد انتصاره عام ٦٧٠ ق. م. على ترهافة ملك مصر.
- (١١) ورد أول ذكر للعرب كشعب مميز الهوية في نقش للملك الأشوري تغلات بلاسر الثالث (٧٤٥-٧٢٧ ق. م).
- (١٢) ذكر الجغرافي والمؤرخ اليوناني سترابون، المتوفى سنة ٢٥ ق. م. ان مدينة قفط بصعيد مصر مدينة نصف عربية.
- (١٣) سعدالدين ابراهيم- المجتمع والدولة في الوطن العربي- مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت ص ٥١.
- (١٤) حذر روتشيلد في رسالة لبرلموستون في (نيسان/ ابريل) ١٨٤٠ من خطورة " قوة الجذب بين العرب " - محمد حسنين هيكل- حديث المبادرة
- (١٥) د- سعدالدين ابراهيم- المصدر السابق
- (١٦ و ١٧) د. عزالدين ابراهيم- المصدر السابق.
- (١٨) تشير حفريات ايبلا الى انها شهدت استيطاناً مدنياً في الألف التاسع قبل الميلاد.